

الانتخابات التكميلية

4 3 2

للتواصل:

email: maglesalomma@alanba.com.kw

Fax: 222 72 830 – 222 72 857



(إسماعيل أبو عويطة)

جانب من الحضور



مرشح الدائرة الثانية حمد بودي



حمد بودي مع الداعية أحمد القطان

أكد في افتتاح مقره الانتخابي أن أمام مجلس الأمة مهمة كبيرة في الظروف الطارئة

حمد بودي: وحدتنا الوطنية درعنا الواقية في وجه الأخطار المحدقة بالكويت والظروف لا تحتمل أي مزايدات أو تكسبات سياسية

الماضي، وقبله المجمع الطبي بمنطقة الفنطاس. وأكد أن أكثر المناطق احتياجاً للخدمات منطقة الصليبخات التي رأى أنها التي خرجت من دائرة اهتمامات الحكومة، على الرغم من النقص الكبير في الخدمات الذي تعانیه في ظل غياب مؤسسات الدولة مع أن المنطقة من المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة والتي تعتبر امتداداً لمناطق العاصمة.

وقال إن المنطقة على الرغم من أنها تابعة لمحافظة العاصمة إدارياً، لا تجد اهتماماً حقيقياً من مسؤولي المحافظة ولا من الوزارات، مطالباً بخطة عمل تنهض بالمنطقة وتعيد لها حيويتها التي فقدتها، لافتاً إلى أن أولى القضايا التي تبرز في الواجهة البحرية التي طالما وضعت لها خطط التطوير التي ظلت حبراً على ورق ولم ترق إلى مستوى التطبيق، مشدداً على ضرورة تنفيذ المشروع لما له من أثر إيجابي على أهالي المنطقة الذين يسجدون في تلك الواجهة متنفساً لهم، وذلك أسوة بواجهة منطقة الشويخ وشريط شارع الخليج مع أن واجهة الصليبخات تعتبر امتداداً له على الرغم من فصل منطقة الصباح الصحية بينهما. وانتقد النقاس الحكومي عن مسألة متابعة تحميل الشريط الساحلي، مقارناً بين منطقة لا تبعد عن الشويخ 15 كيلومتراً، ولا تستطيع إنجاز واجهتها البحرية فيها، والشريط الساحلي السعودي الذي يمتد من النخج حتى جدة وبطول يتجاوز 1500 كيلومتراً وقد أنجز من شرق المملكة إلى أقصى الغرب.

وذكر بودي أنه لمس معاناة المواطنين من خلال زيارته لدواوين أهلها الذين اشتكوا عندهم على طولها سواء شارع البحر أو امتداد الدائري الرابع، حيث تكثر الحفر فيهما ما يعرض السيارات للتلط، هذا عدا الإزدحامات التي تسببها ربة السير في الطريقين، مطالباً الشركات المنفذة للمشاريع على الطرق على سرعة الإنجاز لتسهيل على سكان المنطقة والمناطق المتصلة بها.



بودي مع أعضاء حملته الانتخابية

هذه الانطلاقة أوضح مرشح الدائرة الثانية أن دور الشباب يمثل حجر الزاوية في أي خطة للنهوض بالبلاد، من حيث مساهمته في طرح أفكار جريئة ومبتكرة، ولتسريع التنفيذ على ما يستطیع من خلاله الشباب التي يتطلع إليها، وتسهم في تغيير الواقع على نحو أفضل يستطیع من خلاله الشباب تقديم إسهاماته المتفردة التي تحتاج في المقابل لاحتضان ودعم وتشجيع لا ابتكار في تحقيق المرجو منها على صعيد المجتمع والدولة، مع ضرورة إيلاء الأفكار التي يطرحها جيل الشباب الأولوية الكبرى ووضعها في مقدمة كل تحرك للتغيير على كل الأصعدة، مؤكداً أن أبناء الكويت يمتلكون مبادرات خلاقة في مجالات متعددة ولديهم جرأة وإرادة قوية للقضاء على المفاهيم السلبية التي تشكل عقبة في طريق الإصلاح والتغيير، كما أنهم يمتلكون روح المنافسة الشريفة لتقديم منتج مميز حلال دخولهم ميسدان العمل المباشر.

أما في مجال احتياجات المناطق من الخدمات، فقد انتقد بودي التقاعس الحكومي عن إنجاز عدد من المشاريع الخدمية التي تنمي المناطق، ولا سيما مناطق العاصمة المختلفة، في ظل ما نراه من جهود لجهاز تنمية المناطق في تأسيس عدد من المشاريع آخرها كان وضع حجر الأساس لفرع بنك الدم في محافظة الاحمدية يوم السبت وحول دور الشباب في

المجالات الصناعية والتجارية والإبداعية والعلمية. وقال بودي إن إزالة كل العقبات التي تعترض طموح الشباب وإبداعاتهم ضرورة لتحفيزهم على السير إلى آفاق الأعمال الحرة والمشاريع المنتجة والاستفادة من إمكانياتهم المتجددة، لافتاً إلى أنه ينبغي على الحكومة الإقدياء بتجارب الدول المتقدمة والناجحة في المجال الاقتصادي، ومجال المشروعات الصغيرة خصوصاً، وتبني خطاها في هذا الصدد، بما يساعد على حل أزمة التوظيف ووضع حد للحلل الذي وصلنا إليه بسبب انعدام الرؤية الواضحة في مجال التخطيط الحكومي على مدار السنوات السابقة، إضافة لتأخر مجلس الأمة عن أداء دوره التشريعي المطلوب منه في هذا الميدان.

وأضاف أن الشعب يطمح اليوم إلى إحداث نقلة نوعية تقضي على كل السلبيات التي شابته المراحل السابقة وامتدت لسنوات دون وضع حلول جذرية لها بمشاركة الجميع في ورشة بناء وإنجاز تدفع بالتنمية وتقضي على حالة التشتت والتفرقة التي عرفناها سابقاً، موضحاً أن طريق إنقاذ الكويت مهاي فيه يبدأ بشعور الجميع بالمسؤولية وأداء دوره المطلوب منه على أكمل وجه بعيداً عن الاتكالية والكسل. وحول دور الشباب في

بدءا من التخطيط مروراً بالدراسات، وانتهاء بالتنفيذ. وشدد على ضرورة إنشاء مجلس أعلى للتنمية، خلافاً للتخطيط، يعطي صلاحيات واسعة واختصاصات فعلية، ويكون فيه جهاز استشاري للدراسات، وتنفيذي يشرف على عمليات التنمية في كل القطاعات، كل على حدة، لافتاً إلى أن عدم وجود مثل هذا المجلس أوجد بطأ في تنفيذ عمليات التنمية تارة، والعجز عن التنفيذ تارة أخرى، وعدم تنفيذهما كما ينبغي تارة فالتة.

ورأى بودي أن هيمنة بعض المصالح السياسية والتجارية على المشاريع الكبرى، مع النظم في سن القوانين بالفقرات، جعلها تتراجع إلى المرتبة 60 عالمياً في مستوى أداء التنمية والفساد والرطوبة، الأمر الذي يشعر المواطن بالخصلة ولا سيما إذا قارن الكويت بالإمارات العربية التي تتواجد ضمن المراكز العشرة الأولى. وفي إطار التنمية دعا بودي إلى خلق بيئة ومناخ قادر على احتواء أفكار الشباب الكويتي ومبادراتهم عبر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في

ضد أي حركة أو محاولة للنيل منها، أو محاولة زرع الفتنة والشقاق بين أبناء الوطن الواحد، مشيراً في هذا الصدد إلى أن التاريخ يعطينا دروساً في تعاقد وتكاتف الكويتيين وقت المحن لا يفرقهم انتماء قنوي أو طائفي، وهذا ما يسعى عليه، حيث أكد أنه يقف على مسافة واحدة من الجميع، رائده في ذلك الوطن ومصالحته. وحول شعاره الانتخابي الذي اتخذ، شدد بودي على تيار سياسي، وعبادة أي فئة، وإنما تيار الكويت وعبادته الوطنية التي تطلت تحتها جميع أبناء الشعب بجميع توجهاته وأطيافه، ولا سيما أنه وجد في نفسه، في هذه الظروف الحساسة التي تمر به البلاد بشكل عام، والعملية السياسية خاصة، القدرة على أن يعمل مع زملائه في مجلس الأمة، إن نال ثقة أبناء الدائرة، على إعادة قطار العمل السياسي إلى السكة الصحيحة التي تعكس إنجازاً وعملاً يرد بالإيجاب على المواطن الذي سئم من التجاذبات السياسية التي لم يكن منها سوى مزيد من التخوين أو الخمية.

استطرد بودي في تصريحه مشدداً على ضرورة الحفاظ على المكتسبات الشعبية التي جاءت في الدستور، وعدم التنازل عنها في ظل الوطن، مع التأكيد على الوحدة الوطنية وضرورة الوقوف صفاً واحداً

وذكر أن التمسك بالثوابت الدينية والوطنية التي يشكل الدستور ضامناً وحصناً منيعاً لها، تشكل المنطلق الأساسي له في ترشحه للانتخابات، لافتاً إلى أنه تقدم بترشحه للانتخابات، واضعاً ما أكسبته إياه السنوات من خبرات علمية وحياتية في خدمة بلده وإنشاء دائرته، ولا سيما أنه يترشح مستقلاً، متخذاً من «الاستقرار والتنمية» شعاراً له، ومؤكداً أنه لا ينضوي تحت لواء أي تيار سياسي، وعبادة أي فئة، وإنما تيار الكويت وعبادته الوطنية التي تطلت تحتها جميع أبناء الشعب بجميع توجهاته وأطيافه، ولا سيما أنه وجد في نفسه، في هذه الظروف الحساسة التي تمر به البلاد بشكل عام، والعملية السياسية خاصة، القدرة على أن يعمل مع زملائه في مجلس الأمة، إن نال ثقة أبناء الدائرة، على إعادة قطار العمل السياسي إلى السكة الصحيحة التي تعكس إنجازاً وعملاً يرد بالإيجاب على المواطن الذي سئم من التجاذبات السياسية التي لم يكن منها سوى مزيد من التخوين أو الخمية.

استطرد بودي في تصريحه مشدداً على ضرورة الحفاظ على المكتسبات الشعبية التي جاءت في الدستور، وعدم التنازل عنها في ظل الوطن، مع التأكيد على الوحدة الوطنية وضرورة الوقوف صفاً واحداً

الثوابت الدينية والوطنية منطلقاً وأترشح مستقلاً متخذاً من القواعد الانتخابية مرجعاً

الصليبخات رمز لإهمال الحكومة وعدم اهتمامها بمعاناة المواطنين

ثغرات القوانين أوجدت أمراضاً خطيرة في الجسد الحكومي

بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحتوي أفكار الشباب ونطلق إبداعاتهم

عاني الظفيري أكد مرشح الدائرة الثانية للانتخابات التكميلية لمجلس الأمة حمد بودي أن في الكويت سلاحاً أقوى من كل الأسلحة، ورثه الشعب، وتناقله عبر أجيال الوطن، وهو الوحدة الوطنية التي تشكل له درعاً حامية وواقية من أي أخطار قد تتهدد عبر الحدود، مشيراً إلى أن المعدن النفيس يظهر عند المحن، وأن معدن أهل الكويت الأصلي ظهر في أعظم محنة قد يتعرض لها وطن من الأوطان وهي محنة الغزو.

وقال بودي في اللقاء المفتوح مع ناخبي الدائرة الثانية في افتتاح مقره الانتخابي أول من أمس الأحد، إن ما أبداه الكويتيون إيمان الغزو من وحدة وتكاتف والتفاف حول قيادتهم الشرعية، وما يحمله مؤنمير الطائف من رموز، كل ذلك يؤكد أصالة الشعب وتمسكه بالثوابت الوطنية التي شكل الدستور إطاراً مكتوباً لها بعدما تناقلتها أجيال الوطن في القلوب والعقول.

ورأى بودي أن أمام مجلس الأمة في هذا الطرف الحساس الذي تمر به المنطقة والأمة، مهمة جسيمة ربما تشكل أخطر مهمة له عبر نصف قرن من مسيرته الدستورية، ولا سيما أنه يشكل الآن كل أطراف الشعب الكويتي، وبالتالي فالثوابت المطالبون بالعمل مع قواعدهم الانتخابية لتعزيز الانتماء الوطني وعدم تسرب الأفكار المخترقة التي تتداول ليس بعيداً عنا، مهما كان مصدرها ومن أي جهة تصدر، والابتعاد عن التكتسيات السياسية في قضية دغدغة المشاعر وتسجيل مواقف، فالوطن أكبر من أي مصلحة لأي جهة أو شخص. وعما تشهده الساحة المحلية دعا مرشح الدائرة الثانية إلى ترك الأمور للجهات المعنية التي اتخذت إجراءاتها وفق القانون، وليأخذ القانون مجراه مع الجميع، ولا سيما أن الأمر ملقاً على اللجنة القضائية بأخذ مجراه حتى يظهر الحقائق للجميع فتتكشف الأمور، بعيداً عن الإثارة والظعن في الشواي والأفعال.

«مفوضية مراقبة الانتخابات»: استعدادات معظم الجهات الحكومية ليوم الاقتراع اكتملت

أصدرت المفوضية الأهلية لشرفية الانتخابات تقريرها الثاني لمراقبة الانتخابات وجاء فيه ما يلي: شهدت الساحة الانتخابية حمولاً إعلامياً ملحوظاً نتيجة لدعوة تجمع (حشد) المواطنين والقوى السياسية للخروج إلى ساحة الإرادة في يوم الثلاثاء الموافق 10/6/2014 في مهرجان خطابي وما تلا تلك الدعوة من إرهابات على الساحة السياسية وما صاحبه من تغطية إعلامية شاملة طغت على الجوانب الانتخابية. كما شهدت الأيام الماضية اتضاح أسماء المرشحين شبه النهائية لخوض الانتخابات التكميلية بعد انسحاب 37 مرشحاً (الدائرة الثانية انسحب 7، الدائرة الثالثة انسحب 6، الدائرة الرابعة انسحب 24)، وبذلك يكون إجمالي عدد المرشحين من الدوائر الثلاثة 93 مرشحاً، وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعدادات للانتخابات إلى يوم إعداد التقرير: أولاً: إدارة الانتخابات: يبدو من خلال رصدنا في الأيام الماضية أن استعدادات معظم الجهات الحكومية ليوم الاقتراع قد اكتملت وفيما يلي بيان لذلك: وزارة العدل: بتاريخ 6/11/2014 أصدر وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير العدل بالإنابة قراراً وزارياً بتشكيل اللجنة المشرفة على سير الانتخابات التكميلية برئاسة وكيل محكمة الاستئناف المستشار صالح حمادي وتضم اللجنة في عضويتها كلا من: المحامي العام الأول بدر الحوطي، وكيل محكمة الاستئناف أنور العنزلي، المحامي العام الأول سعد الصفران، وكيل وزارة العدل

عبدالعزیز الماجد، وكيل وزارة العدل المساعد للشؤون الإدارية والمالية فيصل الخميس، وتختص بترشيح عدد من رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة لرئاسة اللجان الرئيسية والأصلية والفرعية، وإبداء الرأي القانوني فيما يعرض على اللجان من مسائل قانونية أثناء عمليتي الاقتراع والفرز وتلقي شكاوى المرشحين والناخبين وإزالة أسبابها واتخاذ كل ما من شأنه تسهيل العملية الانتخابية، وتعني اللجنة بتسهيل دخول وسائل الإعلام المحلية والأجنبية ومتطوعي جمعية الشفافية الكويتية ومنظمات المجتمع المدني للمقار الانتخابية لمتابعة سير الانتخابات والتعاون معهم. كما أصدر وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير العدل بالإنابة قراراً وزارياً بتشكيل فريق العمل الميداني برئاسة نبيل الربيعية المستشار بمكتب وكيل الوزارة وبمساعدة مدير إدارة كتاب المحكمة الكلية حمود الظفيري والذي يتولى الإعداد والتجهيز والتنظيم الخاص باللجان الانتخابية بمقار الاقتراع والتنسيق مع اللجان الأمنية ووزارة الداخلية ومدنوبي وزارة التربية والتعليم وبلدية الكويت.

الالتزام بالمواد الخاصة بقانون الانتخاب، وشدد على أن اللجنة ستقوم على الفور بإزالة أي مقر أو اعلانات مخالفة مع تحميل الخالف تكاليف عملية الإزالة، وتجدر الإشارة إلى أن الغرامات المقررة لعقوبة إقامة الاعلانات المخالفة تتراوح ما بين الف وثلاثة آلاف دينار للمخالفة الواحدة. علماً بأن المفوضية الأهلية لشرفية الانتخابات قدمت بلاغاً لبلدية الكويت حول إعلان انتخابي لأحد المرشحين إلا أن البلدية لم تقم بإزالة هذا الإعلان المخالف.

وزارة التربية ولعل الميزة الجديدة في هذا الوضع هو أقول الخطاب الانتخابي المستفز الذي انتهجه بعض المرشحين وخصوصاً في شبكات التواصل الاجتماعي (تويتر) والذي أشرنا إليه في التقرير السابق.

3- الانتخابات الفرعية مازالت وزارة الداخلية مقصرة في تقديرنا في التعامل مع الانتخابات الفرعية والتي تمت الدعوة لها علناً من خلال وسائل التواصل الاجتماعي في الدائرتين الثانية والرابعة وحدها فيما أمكن الاقتراع وكشوف الناخبين ما جعلها جريمة تحدث بالعلن على مرأى ومشهد الجميع وتجدر الإشارة إلى أن المفوضية الأهلية لشرفية الانتخابات قامت بتقديم بلاغ إلى وزارة الداخلية حول إجراء انتخابات فرعية في الدائرة الرابعة دون أن يصلنا الرد حتى الآن.